الإمام ابن العربي المعافري ومنهجه العقدي الأشعري

فاطمة الزهراء أمليد

الأستاذة الباحثة بسلك الدكتوراه

تكوين الدكتوراه: الفكر الإسلامي المعاصر وقضايا المجتمع والبيئة بالعالم المتوسطي

تخصص: العقيدة والفكر الإسلامي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – الرباط

المملكة المغربية

الملخص:

شهدت الساحة العلمية عند نهاية القرن الخامس ومطلع القرن السادس الهجري بزوغ علم مغربي، يعد من أعظم علماء الأمة وأشهرهم الذين أبلوا البلاء الحسن في خدمة الأمة الإسلامية؛ إنه الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي (ت 543ه)، المحدث والأصولي والفقيه والمتكلم، الذي جمع بين علوم شتى الفقه والتفسير والحديث والأصول وعلم الكلام، ومؤلفاته خير دليل على نبوغه وعلى أنه جمع بين الحسنيين العلوم النقلية والعقلية.

وقد تطرقت في هذا المقال إلى إسهامات ابن العربي في علم الكلام، ومنهجه العقدي الأشعري الذي رسمه، فالواقع أن أهمية هذا الرجل كبيرة في نشر وتطور المذهب الأشعري خاصة في الرقعة المغاربية، فقد أسهم بدخول أمهات مؤلفات العقيدة الأشعرية كالاقتصاد في الاعتقاد للإمام أبي حامد الغزالي، والعقيدة النظامية لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني وغيرها، وأيضا من خلال احتكاكه بعلماء العصر في المشرق وأخذ العقيدة الأشعرية من مظانها الأصلية، فألف عدة كتب أهمها: العواصم من القواصم، وقانون التأويل، وكتاب المتوسط في معرفة صحة الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد...، وكتب أخرى مخطوطة وأخرى مفقودة لم تصلنا.

تميز منهج ابن العربي في علم العقيدة بتقريره لعقيدة أهل السنة والجماعة على المنهج الأشعري، مع تقديم النقل على العقل، وتأكيده على حجية العقل في خدمة النقل، لا في معارضته، ومنهج ابن العربي منهج أغلب سادتنا من علماء الأشاعرة في إثبات الصفات ووجود الله تعالى، وتنزيه الذات العلية عن التشبيه والتمثيل، مع بعض الاختلافات البسيطة التي سنبينها في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: ابن العربي المعافري ومنهجه العقدي، المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، إسهامات ابن العربي في علم الكلام، العلاقة بين النقل والعقل عند الأشاعرة، التأويل العقدي في الفكر الأشعري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

شهد القرن الخامس الهجري بزوغ عدد من أعلام العقيدة الأشعرية، كان دأبهم نشر العقيدة الأشعرية في المغرب وإيصالها إلى عامة الناس، والدفاع عنها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ومن هؤلاء الأعلام الفقيه المحدث المتكلم القاضي ابن العربي المعافري (ت 543ه)؛ الذي حظي باهتمام بالغ من طرف المترجمين، والباحثين، وترجمته مبثوثة في كتب التراجم، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: هو ابن العربي الإمام العلامة الحافظ القاضي؛ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي، الأندلسي الإشبيلي المالكي صاحب التصانيف[1].

وابن العربي من أشاعرة المغرب؛ الذي عاد من رحلته إلى المشرق نحو الأندلس أواخر القرن الخامس الهجري بأشعرية عميقة غزيرة تلقاها على يد الإمام أبي حامد الغزالي، وألف على طريقة هذه العقيدة كتابه الشهير " العواصم من القواصم"، إلى جانب كتابه" المتوسط في معرفة صحة الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد"، و" المقسط في شرح المتوسط"، و"قانون التأويل"، وغيرها من الكتب التي تُظهر لنا أشعرية هذا الرجل؛ والتي ستتضح لنا فيما بعد.

إضافة إلى ذلك فقد ساعد ابن العربي المذهب الأشعري في الانتشار في المغرب من خلال نقله لعدة كتب من رحلته المشرقية؛ والحقيقة أن نقل ابن العربي لهذه الكتب في هذه الفترة يحمل أكثر من دلالة، ذلك أنه في الوقت الذي كان فيه أشاعرة الغرب الإسلامي يصارعون ممثلي الفكر التسليمي التفويضي، ويتهيؤون لإعلان مذهبهم الجديد مذهبا رسميا للدولة الجديدة، كان من الضروري أن تحضر مؤلفات كبار الأشاعرة من أئمة المشرق فيتداولها الناس نقلا ورسما، حتى يتهيأ كامل الجو لإشاعة هذه الأفكار ونشرها، ولتكون في نفس الوقت السند والمرجعية التي عليها المعول في تأسيس التوجهات والآراء، وفي توجيه النقاش، وبهذا كانت هذه العملية مفيدة جدا في أن جعلت مسلمي الغرب الإسلامي يقتربون من الفكر الأشعري في مظانه الأصلية وفي مصادره الأولى، ويتداولونها فيما بينهم نقلا، ودراسة، وتلقيا، مما سيمهد الجو أمام توسيع رقعة انتشار الفكر الأشعري، وتكريسه، وتثبيته وإعطائه السند المرجعي الكفيل بتطويره أكثر[2].

ومما يبرز أهمية ابن العربي في الساحة الأشعرية المغربية احتكاكه أثناء وجوده بالمشرق بعدة طوائف عقدية، أو بالأحرى بمجموعة من المفكرين الذين كانوا يمثلون تيارات مذهبية فكرية مختلفة، فَهِمَ من خلالها أصول عقيدتهم، وآراءهم العقدية؛ مما أكسبه المناعة حولهم، حتى أنه دخل في سجالات مع بعضهم، وردَّ على مجموعة منهم[3]، فكان المنافح عن العقيدة الأشعرية ضد الفرق المخالفة من أهل البدع مع عنايته بالاحتجاج والنقاش العلمي العقدي المبني على الحجج والبراهين القطعية نقلية كانت أو عقلية، مما جعله يتمكن من العقيدة الأشعرية أيما تمكين، ويتقن الدفاع عنها وفق أصولها من دعاوى المبطلين.

---

1 سير أعلام النبلاء، ل محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ج 19، ص 66، ينظر ترجمته "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ج 11، ص 834، و" الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، لأبي عبد الله محمد بن محمد الأنصاري المراكشي، ج4، ص 325، و"الوافي بالوفيات"، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ج3، ص 266، و"طبقات المفسرين"، لأحمد بن محمد الأدنوي (ت ق11ه)، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة السعودية، ط1، 1997م، ج1، ص 180، و"فهرس الفهارس"، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني(ت1358ه)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م، ج2، ص 855.

2 تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ليوسف احنانة، ص 138.

3 ينظر رده رحمه الله على المعتزلة، والكرامية، والمجسمة والملحدة وغيرها من الطوائف في كتابه: "المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد"، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543ه)، تحقيق عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية، طنجة، ط1، 2015م، ص159، 165، 178، 186، 206.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعلى الرغم من وفرة كتب ابن العربي وعطاءته في هذا المجال، وفي هذه الفترة بالذات، فإن شهرته الواسعة كانت في غير علم الكلام، فقد اشتهر هذا الرجل في علم الفقه والحديث وعلوم القرآن والتفسير أكثر من شهرته في علم الكلام، وهذه مفارقة يستعصي فهمها إذ كيف يمكن تفسير ظاهرة فكرية كهذه؟ رجل أسهم في وقت مهم من أوقات انتشار المذهب الأشعري وتطوره بالمغرب، وشهد له من عاصره بإمامته في هذا المذهب، لكن الذين جاؤوا بعده لم يعطوا أهمية لمؤلفاته العقدية من حيث شرحها وتدريسها، كما هو الشأن لبعض المؤلفات مثل: المرشدة لابن تومرت، والبرهانية للسلاجي...

وعلى الأرجح أن السبب في عدم شهرة مؤلفات ابن العربي العقدية؛ له علاقة بنظام الدولة الموحدية آنذاك، فيكون السبب سياسي محض، ومما يؤكد هذا الطرح؛ ما أورده ابن خلدون في ذكر سبب رحلة ابن العربي ووالده؛ والذي يرجِّح أنها كانت لغرض سياسي؛ ألا وهو أداء المهمة التي ابتعثهما إليها يوسف بن تاشفين إلى الخلافة العباسية زمن المستظهر العباسي، لكي يخبراه أن ابن تاشفين يقيم له الدعاء ويخطب له على المنابر، ولكي يحصل له على تقليد رسمي من قبل الخلافة العباسية كما هي سنة الولاة في ذلك الزمان، بعد أن سقط مُلك آل عبّاد[1].

وهناك رأي آخر للشيخ عبد الحي الكتاني(ت1382ه) في كتابه "التراتيب الإدارية في المدينة المنورة"، الذي نص فيه أن سفر ابن العربي ووالده كان فرارا من الأمير يوسف بن تاشفين، الذي استوى على ملك آل عباد، وقد استدل على رأيه هذا؛ بأن والد ابن العربي لم يرجع إلى الأندلس وبقي في المشرق إلى أن وافته المنية[2].

وربما قد يكون السبب في المنهج العقدي الذي ارتضاه ابن العربي كما سنرى، وهو منهج الأشاعرة المفوضة، والذي يخالف طريقة ابن تومرت ومنهجه؛ والذي يدعو إلى التأويل في العقيدة.

فهذه الآراء تبين أن السبب في عدم انتشار كتب ابن العربي بالشكل المطلوب؛ ربما له علاقة بسبب سياسي في تلك الفترة وإلا اشتهرت كتبه كباقي كتب الأشاعرة سيما إلى حاجة الساحة المغربية الأشعرية لتآليف تبين وتوضح العقيدة الأشعرية.

وحتى الدراسات المعاصرة لم تهتم بآرائه العقدية، كاهتمامهم بمؤلفات عقدية أخرى؛ فيمكن حصر بعض الدراسات التي تناولت منهجه العقدي وآراءه الكلامية؛ في بعض الكتب منها: " آراء أبي بكر بن العربي الكلامية" لعمار الطالبي: وهو عبارة عن دراسة علمية تحليلية لمنهج ابن العربي في العقيدة من خلال كتابه "العواصم من القواصم"، وترتكز في الغالب على رأي ابن العربي في المواضيع الفلسفية، وكذلك يوسف احنانة في كتابه" تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي"، أثناء إحصائه لأشاعرة الغرب الإسلامي، وكذلك كتاب" المنهج العقدي للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري" لزيد الشريف.

أما الاتجاه العام لمنهج ابن العربي ارتسمت ملامحه من خلال اعتماده على نفس الأدلة التي اعتمدها الأشاعرة في إثبات وجود الله تعالى، وتأويل الصفات مع نفي التشبيه والتمثيل، واعتبار القرآن الكريم كلاما نفسيا، وتقرير مسائل الإيمان والقدر والنبوات وفق أصول الأشاعرة، والقول بالكسب ونفي الأسباب... وغيرها من المباحث العقدية، والآراء الكلامية باستخدامه لأدلة نقلية وعقلية وفق المذهب الأشعري مع مخالفته لهم في بعض القضايا، والتي سنحاول إدراج بعضها ليتضح لنا المنهج العقدي لابن العربي، وهل هو متفق مع جمهور الأشاعرة في المشرق، أم له آراؤه العقدية التي تميزه.

---

1 ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد " ابن خلدون"، ج 6، ص 251/250.

2 التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس الدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلمية، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني(ت1382ه)، تحقيق عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط2، ج1، ص 85.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. منهج ابن العربي في الاستدلال بالأدلة النقلية

اعتمد ابن العربي المعافري في الاستدلال على القضايا العقدية كغيره من الأشاعرة على مسلكين: مسلك النقل والعقل، ولكن ابن العربي اتخذ منهجا خاصا به، مخالفا لبعض الأشاعرة؛ فانتهج طريقة الأشاعرة المفوضة: وهم أهل التسليم والتفويض، سيرا على خطى شيخ المذهب أبو الحسن الأشعري وابن فورك.

ويلاحظ ذلك من خلال عدم تأويله للصفات الخبرية، مبينا منهجه بقوله: "وأما ذكر الكف فلم يرد في القرآن من أحوال الصفات الثابتة نقلا قطعا، قالوا إنها صفات لا تتأول، وما جاء في أخبار الآحاد أوّلوها و لم يوجبوا لله منها صفة"[1].

وعليه؛ فإن ابن العربي لا يؤول الصفات الخبرية الواردة في القرآن الكريم، بل يسلك طريقة التفويض؛ فمثلا عند قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[2]، قال رحمه الله: فيه إثبات لليد، وهي صفة على ما يقوله أشياخنا، وقال البعض هي القدرة[3].

وقد يرجع إلى التأويل بالنسبة لآخبار الآحاد، وقد سبقت الإشارة في ذكر رأيه حول الأخذ بخبر الواحد في مسألة إثبات صفة القَدَمِ لله تعالى، حيث قال: " ويا ليت شعري ما لا يجوز على الله فهو مقبول قرآنا أو سنة، آحادا أو تواترا، فإن كان له تأويل؛ فذلك التأويل الذي يجري في مورد القرآن يجري بعينه في مورد السنة، والذي أقطع عليه أن اليد عبارة عن القدرة"[4].

فنستشف مما سبق أن ابن العربي يعتمد كثيرا على صحة الإسناد، في إثبات القضايا العقدية، فإن كان السند قطعي الدلالة والثبوت كنصوص القرآن الكريم لا يرجع إلى التأويل، كذلك الشأن إن كان الخبر متواترا، وأما إن كان الخبر ظنيا كأخبار الآحاد يؤوله لتنزيه الذات الإلهية عن الصفات الجسمية، والتشبيه الذي يفضي إلى الكفر.

فمثلا عند حديثه عن صفة القَدَم؛ وفي قوله عليه الصلاة السلام: " إن جهنم لن تمتلئ حتى يضع الجبار فيها قَدَمَهُ"[5].

فقد نفاها ابن العربي لعدة أوجه:

أحدهما: أن هذا خبر لم يقطع به؛ فلا يستعمل في التوحيد الذي بابه القطع.

الثاني: أن اسم الجبار مشترك؛ لأنه يقع أيضا على الكافر الشامخ بأنفه، فإذا اشترك احتاج إلى تخصيص المراد به وإطلاقه هاهنا على الباري | إلى دليل.

وقد ثبت بدليل العقل أن الباري لا يتمكن في مكان، ولا تصح له جارحة ولا يتحرك.

---

[1] العواصم من القواصم، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543ه)، تحقيق عمار طالبي، دار التراث، مصر، ج1، ص 220.

[2] سورة الزمر، الآية 64.

[3] المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص 147.

[4] الأحكام الصغرى، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ج10، ص 21.

[5] أخرجه ابن خزيمة في " التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل"، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط5، 1994م، باب ذكر إثبات الرِّجل لله عز وجل، ج1، ص 207، والبيهقي في " الأسماء والصفات"، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1993م، باب ما ذُكر في القَدَم والرِّجل، ج2، ص 190. قال البيهقي: " قد أوّل أهل العلم معنى القَدَم في الحديث فقالوا: ="أي من سبق في علمه أنه من أهل النار، والمراد منه استيفاء عدد الجماعة الذين استوجبوا دخول النار، لأن العرب تسمي جماعة الجراد رِجْلا، كما سموا جماعة الظباء سربا وجماعة النعام خيطا وجماعة الحمير عانة، لذا استعير هذا الاسم من جماعة الجراد لإفادة جماعة الناس على سبيل التشبيه". ينظر " الأسماء والصفات"، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت458ه)، ج2، ص 190.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الثالث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن القَدَمَ موضوعة في النار، والصفة لا توضع في النار، فهذه قرينة صرفته عن ظاهره.

الرابع: قد تأول فيه بعض العلماء؛ وقالوا: أي من تقدم في علمه أنهم من أهلها.

الخامس: قد روي عن وهب بن منبه أنه رواه: قِدَمُهُ بكسر القاف، وفسره أيضا؛ والمراد به قوم مخلوقون قبل الإنس والجن[1].

وقد وضح هذا بجلاء في معرض كلامه عن حديث: " إذا صلى أحدكم فليجعل بين يديه ما يستره فإن لم يجد فعصا، فإن لم يجد فليخط خطا"[2]، قال: " وهذا الحديث لو صح لقلنا به، إلا أنه معلول فلا معنى للنَّصَبِ فيه، قال لي أبو الوفاء علي بن عقيل وأبو سعيد البرداني شيخ مذهب أحمد: كان أحمد بن حنبل يروي أنه ضعيف الأثر كالعدم لا يوجب حكما"[3].

يقول رحمه الله: " ثم اعلم آخرا، كما علمت سابقا، أن هذه المشكلات معروضة على الأدلة العقلية، فما صح موافقا لها بظاهره وجب تأويله، فإن صح في نفسك له تأويل أو نقل إليك فهو المراد به، وإن لم يصح في نفسك ولا نقل إليك؛ فاجعل حظك من الإيمان به تنزيه الباري عن المحال الذي يوجبه ظاهر هذا اللفظ"[4].

فمن خلال هذا الطرح؛ يتضح أن ابن العربي يسلك مسلك المفوضة من الأشاعرة، ورأيه يتوافق في أحيان كثيرة مع الآراء العقدية لأهل الحديث، قائلا بالتفويض والتوقف سيما عند القضايا العقدية التي يضعف إسنادها نقلا، ويرجع ابن العربي إلى التأويل فيما هو ظني مختلف فيه.

2. منهج ابن العربي في الاستدلال بالأدلة العقلية

سلك ابن العربي عدة مسالك عقلية في الاستدلال على القضايا العقدية، شأنه شأن باقي الأشاعرة نذكر منها:

- **الاستدلال بدليل الإمكان والاختصاص على وجود الله تعالى:**

والإمكان كما أوضحه أبو عمرو السلالجي في البرهانية، بأنه الدليل على ثبوت الصانع، ومبناه على أن العالم جائز وجوده وجائز عدمه، فليس وجوده أولى من عدمه، ولا عدمه أولى من وجوده؛ فلما اختص بالوجود الجائز بدلا من العدم المجوز؛ افتقر إلى مختص وهو الفاعل المختار[5]، ويسمى عند المتكلمين بدليل الإمكان أو دليل الجائز، وسلكه قبل ابن العربي أئمة الأشاعرة منهم الجويني في الإرشاد، والغزالي في الاقتصاد.

وقد استعمل ابن العربي هذا الدليل في إثبات وجود الله تعالى، وأوضح ذلك بحال الإنسان؛ لأن الإنسان يلحظ من نفسه أنه لا يستقر على حال واحدة، وكان من الممكن أن يكون على غير هذه الحال من السكون أو الحركة...وما دام أنه على

---

[1] المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص 145.

[2] أخرجه ابن ماجه في سننه (ت273ه)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، حديث رقم 943، ج1، ص 303، والإمام أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، حديث رقم 7392، ج12، ص354، وابن خزيمة في صحيحه(ت311ه)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، حديث رقم 811، ج2، ص 13. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: "فيه مروان بن سالم، وهو منكر الحديث"، ينظر "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، باب أي وقت يكره الاغتسال، حديث رقم 1455، ج1، ص 296.

[3] القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543ه)، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992م، ج1، ص 341/340.

[4] المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص 149.

[5] عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية، لجمال علال البختي، دار أبي رقراق، الرباط، ط1، 2005م، ص 309.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حال معينة دون غيرها؛ لزم أن يكون هناك مخصص مريد يفعل ما يريد تخصيصه به، هذا المخصص والفاعل هو الله عز وجل[1]، وعبر الله عن ذلك بقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2].

ونجد أن ابن العربي استعمل دليل الإمكان والتخصيص في أكثر من موضع للاستدلال على وجود الله تعالى؛ وفي كتابه أحكام القرآن عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[3] ، فقرر أن الماء الذي يترل من السماء ويدخل في الأرض ويترسب فيها كان بإمكانه أن يصعد من الأرض ولا يترل من السماء، ثم يتساءل: فأين الطبائع وأجناسها؟ وأين الفلاسفة وأناساها؟ هل في قدرة الطبيعة أن تتقن هذا الإتقان البديع أو ترتب هذا الترتيب العجيب؟ فيجيب رحمه الله بأنه لا يتم ذلك في المعقول إلا لحي عالم قادر مريد[4].

وباستعمال ابن العربي لهذا الدليل يرد على الفلاسفة الطبائعيين الذين يزعمون بقدرة الطبيعة على الخلق، وأنها هي المدبرة لما في العالم، والقائلين أيضا بأن الجواهر أربعة أجناس متضادة: من حرارة، وبرودة، ورطوبة، ويبوسة، ولم يثبتوا في الدنيا شيئا إلا هذه الطبائع الأربعة[5]. وهذا أكبر دليل يوظفه الأشاعرة للحجاج على فساد رأيهم، وضعف موقفهم.

- **الاستدلال بدليل التمانع**

وهذا الدليل يوظفه أغلب الأشاعرة في الاستدلال على ثبوت الوحدانية لله تعالى؛ ومرماه امتناع القول بوجود إلهين اثنين، لأن وجودهما معا لا يخرج عن ثلاثة أحوال عند المتكلمين: فإما أن يتم مرادهما معا، أو لا يتم مراد أي منهما، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر، والأحوال كلها ممتنعة عقلا، فلو فرضنا أن أحدهما أراد إنزال المطر في حين أن الثاني أراد حبسه فلا شك أنه يستحيل سريان إرادتين، كما لا شك أنه يستحيل انتفاء الإرادتين معا، تبقى الحالة الثالثة تحقق إحدى الإرادتين دون الأخرى. والمغزى في هذه الحالة واضح: فالتي تجري إرادته هو الإله لأنه الأقوى والأجدر بالألوهية، في حين أن عدم الإرادة علامة العجز والترول في رتبة الألوهية؛ وبالتالي فالأحوال الثلاثة كلها توجب القول باستحالة التثنية، ومن ثم فهي تحكم بوجوب الوحدانية في الألوهية ولزومها.

وهذا الدليل يقوم على برهان الخلف، وهو إثبات استحالة الضد، ومن ثم يثبت الافتراض، وهو برهان بالعكس وليس برهان بالأصالة. إذا بطلت الاحتمالات كلها في افتراض العكس، وهو وجود أكثر من إله يثبت الافتراض الضمني وهو أن الله واحد[6].

وابن العربي من جملة الأشاعرة الذين وظفوا هذا الدليل، فقال ابن العربي: " إذا افترضنا وجود إلهين قادرين على الفعل والترك، أمكن التمانع بينهما بأن يريد أحدهما تحريك الجسم، ويريد الآخر تسكينه، ويقصد كل منهما إلى تنفيذ مراده، فلا يخلو الأمر من وقوع أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية: إما تقدير حصول مراد كل منهما وذلك محال، أو تقدير ارتفاع مراد كل منهما

---

[1] المنهج العقدي للقاضي أبي بكر بن العربي، لزيد الشريف، دار الكلمة، القاهرة، ط1، 2016م، ص 54.

[2] سورة البروج، الآية 16.

[3] سورة الأنعام، الآية 142.

[4] أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543ه)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، ج2، ص 281.

[5] ينظر" الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد"، لعلي بن إبراهيم بن سلمان " ابن العطار"(ت724ه)، تحقيق سعد بن هليل الزويهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2011م، ص 376.

[6] مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت606ه)، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2012م، ص 163.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهذا أيضا محال، أو تقدير نفاذ مراد أحدهما دون الآخر، وحينئذ فالذي نفذ مراده هو الإله القادر دون غيره؛ وهو الله جل جلاله الذي نفذت إرادته[1]، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ اِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2].

- **الاستدلال بدليل الحدوث**

يفيد هذا الدليل في الاستدلال على وجود الله سبحانه وتعالى بخلق الإنسان من العدم، وإخراجه من ذلك إلى حيز الوجود، ويسمى هذا الدليل أيضا بدليل الخلق، ولقد اعتمد الأشاعرة على هذا الدليل لإثبات وجوده تعالى.

وهذا الدليل ينبني على مقدمتين ونتيجة؛ أما المقدمة الأولى فهي أن العالم حادث، والثانية أن كل حادث لا بد له من محدِث، والنتيجة بعد إثبات صحة المقدمتين أن العالم لا بد له من محدِث أحدثه وهو الله سبحانه وتعالى.

وجاء هذا الدليل في آي القرآن الكريم قبل استخدامه من قبل الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين؛ قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ اُ۬لِانسَٰنُ أَذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً﴾[3]، وقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥۖ قَالَ مَنْ يُّحْيِ اِلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾[4].

وابن العربي بدوره استعمل هذا الأسلوب في إثبات وجود الله تعالى سيرا على طريقة القرآن الكريم، يقول رحمه الله: " وإذا رأى العبد ما هو عليه من الخروج من حالة عدم إلى حالة وجود، والانتقال من صفة إلى صفة...علم أنه موجود لموجد قادر"[5].

وقال: " فإذا نظر العبد في نفسه علم أنه موجود بغيره، وتحقق أن ذلك الغير لا يصح أن يوجد غيره؛ لأنه لو كان أيضا موجودا لغيره لافتقر ذلك الغير إلى مثله وتسلسل الأمر و لم يتحصل"[6].

وهذا الدليل سلكه أبو الحسن الأشعري في كتابه اللمع يقول رحمه الله: " إن سأل سائل فقال: ما الدليل على أن للعالم صانعا صنعه، ومدبرا دبره؟ قيل له: الدليل على ذلك أن الإنسان الذي هو في غاية من الكمال كان نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم لحما ودما وعظما، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال، لأنا نراه في أكمل أحواله عند تمام قدرته وكمال عقله لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعا ولا بصرا، ولا أن يخلق لنفسه جارحة. فدل ذلك على أنه قبل تكامله واجتماع قوته كان أضعف وأعجز؛ لأن ما عجز عنه في حال الكمال فهو في حال النقصان أعجز. وما قدر عليه في حال النقص فهو في حال الكمال أقدر. ورأيناه طفلا ثم شابا ثم شيخا، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال الشباب إلى حال الكبر والهرم، لأن الإنسان لو أجهد نفسه على أن يزيل عن نفسه الكبر والهرم، ويردها إلى حال الشباب لم يمكنه ذلك؛ فدل على أن له منقلا نقله، ومدبرا دبره[7].

ومما يبين ذلك؛ أن القطن لا يجوز أن ينقلب غزلا مفتولا، ثم ثوبا منسوجا بغير صانع ولا ناسج، ومن اتخذ قطنا ثم انتظر أن يصير غزلا مفتولا ثم ثوبا منسوجا بغير صانع ولا ناسج كان عن المعقول خارجا، وفي تيه الجهل والجا[8].

---

[1] قانون التأويل، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543ه)، تحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1990، ص 178.

[2] سورة الأنبياء، الآية 22.

[3] سورة مريم، الآية 66.

[4] سورة يس، الآية 77.

[5] قانون التأويل، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص 123.

[6] قانون التأويل، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص 123.

[7] اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ص 103.

[8] نفسه، ص 105.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **الاستدلال على إثبات النبوات**

ومما تميز به ابن العربي رحمه الله في كتاباته العقدية معية أقرانه من أشاعرة المغرب، موضوع النبوة؛ حيث رد رحمه الله على بعض منكري النبوات خلال رحلته المشرقية، أمثال القاضي ابن عمار، والقاضي حامد الحنفي، والقاضي ابن الكحال، و لم يصلنا شيء عن هؤلاء الثلاثة إلا ما ذكره ابن العربي في التقائه بهم وحجاجهم ومناظرتهم، لكن السؤال المطروح: هل هؤلاء كانوا فعلا امتدادا لمدرسة منكري النبوات، أم أنهم كانوا يمثلون تيارات جديدة في انتقاد النبوات والمعجزات؟

وابن العربي ينسبهم إلى الفلاسفة بحجة أنهم يستندون عليها في أفكارهم ويعولون عليها في استدلالهم. وأيا ما كان الأمر فإن الحدة التي نلحظها في خطاب ابن العربي حول موضوع النبوة مردها إلى هذا اللقاء بهؤلاء وإلى احتكاكه بآرائهم وأفكارهم، وهذا ما جعل معالجته لهذا الموضوع تتميز عن باقي أشاعرة الغرب الإسلامي في كونه أسهب كثيرا، وتناول الموضوع من جوانب فيه حقيقة هي تفاصيل وجزئيات ثانوية عند غيره من أشاعرة الغرب الإسلامي، و لم نعهدها إلا مع المعتزلة وأشاعرة المشرق؛ الذين عاصروا مباشرة الرواق والراوندي والرازي مؤسسي هذا الفكر[1].

وفي نفس الصدد رد أيضا على اليهود المنكرين لأصل نبوته صلى الله عليه وسلم، وغيرهم من الفرق الضالة كالقدرية.

وخلاصة القول أن ابن العربي يرى أن النبوة ليست صفة ذاتية للنبي ﷺ، فقال رحمه الله: " والنبوة والرسالة ليستا بصفتين ذاتيتين للنبي والرسول، وإنما هما عبارتان عن اتصال خطاب الباري سبحانه وتعالى بالنبي والرسول"[2]، بحيث تكون أعماله الحسنة، وتقواه وإتيانه الفضائل، وما به يتقرب إلى الله سبيلا إليها، وإنما هي موهبة إلهية وعطاء رباني، فالله يختار ويصطفي من عباده من يشاء ليكلفهم ويأمرهم بأن يبلغوا الخلق كلامه، ليكون مرشدا لهم إلى الأفعال الحسنة والفضائل المنجية من أهوال الآخرة، وكل نبي اختاره الله إلا ويدعمه بمجموعة من الخوارق تكون شاهدة على صحة نبوته، هذه الخوارق هي المعجزات لمختلف الأنبياء.

لكنه يتوقف بإسهاب عند معجزة القرآن الكريم ليجعلها متميزة عن سائر المعجزات ببقائها واستمراريتها، إذ كل نبي عدمت معجزاته بوفاته إلا معجزة القرآن فإنها ظلت شاهدة على صدق نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى شمولية رسالته[3].

نخلص في نهاية المطاف أن ابن العربي رحمه الله كان من جملة أشاعرة المغرب الذين نافحوا عن العقيدة الأشعرية بكل ما أوتي من قوة، وكان له الأثر البالغ والدور الحسن في انتشار العقيدة الأشعرية في المغرب، في وقت عرف فيه هيمنة عقيدة أهل الحديث. فكانت له آراؤه العقدية المتفردة والمتميزة لكنها لا تخرج عن أصول العقيدة، وشهد له التاريخ سجالات ومناظرات قوية تبرز أشعريته الخالصة، كما أغنى الساحة الأشعرية بمؤلفات مهمة تغني الرصيد المغاربي الأشعري، وتبين مكانة علماء المغرب في التأليف والرد والحجاج شأنهم شأن علماء المشرق.

---

[1] تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ليوسف احنانة، ص 150.

[2] المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص 121.

[3] ينظر "المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد"، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، ص ، ص 364.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة

يعد الإمام ابن العربي المعافري أحد أبرز علماء أشاعرة الغرب الإسلامي، الذين أسهموا في انتشار المذهب داخل الرقعة المغاربية من خلال نقل مؤلفات أشاعرة المشرق الإسلامي، حيث أضحت كتبهم بمثابة الخريطة التي رسموا من خلالها أصول العقيدة الأشعرية المغربية، كما ساهم ابن العربي رحمه الله في رسم المنهج العقدي الأشعري المغربي الخاص به، حيث مزج بين قواعد الأشاعرة المفوضة أمثال شيخ المذهب الإمام أبو الحسن الأشعري، والإمام ابن فورك، ومبادئ الأشاعرة المؤولة أمثال: إمام الحرمين أبي المعالي الجويني والإمام الغزالي.

ارتسمت ملامح المنهج العقدي لابن العربي المعافري بالمزج بين الدليل النقلي والعقلي شأنه شأن جل الأشاعرة، فقد اعتمد على نفس أدلتهم في إثبات وجود الله تعالى، وتأويل الصفات، واعتبار القرآن الكريم كلاما نفسيا، والقول بالكسب ونفي الأسباب، وقد سُقت في هذه الصفحات نماذج من بعض الأدلة التي وظفها رحمه الله كدليل الحدوث، ودليل التمانع، ودليل الإمكان والاختصاص، مع بعض التفصيل فيما بينها من خلال الرجوع إلى بعض كتبه أهمها: المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد وقانون التأويل وأحكام القرآن.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- الأحكام الصغرى، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق أحمد فريد المزيدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543ه)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.
- الأسماء والصفات، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1993م.
- الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، لعلي بن إبراهيم بن سلمان " ابن العطار"، تحقيق سعد بن هليل الزويهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2011م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
- التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس الدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلمية، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني، تحقيق عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط2.
- تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ليوسف احنانة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط3، 2017م.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لابن خزيمه تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط5، 1994م.
- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد " ابن خلدون"، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، 1988م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد الأنصاري المراكشي، تحقيق إحسان عباس ومحمد بن شريفة وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
- صحيح ابن خزيمه، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنوي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة السعودية، ط1، 1997م.
- عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية، لجمال علال البختي، دار أبي رقراق، الرباط، ط1، 2005م.
- العواصم من القواصم، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق عمار طالبي، دار التراث، مصر.
- فهرس الفهارس، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- قانون التأويل، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1990م.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992م.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق حسن الشافعي، دار الحكماء، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2021م.
- المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد"، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية، طنجة، ط1، 2015م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1994م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
- مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2012م.
- المنهج العقدي للقاضي أبي بكر بن العربي، لزيد الشريف، دار الكلمة، القاهرة، ط1، 2016م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2000م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/